تما بالجاف الطاهر فلا يوثر فان طرا عليه ما ذكر تعين المانع
البلل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون الخارج المذكور
من مخرج معتاد فلا يجزي في الخارج من غيره كالخارج بالقصد
ولا في منفتح تحت المعدة ولو كان الاصلي منسدا لان الاستنجا
به على خلاف القياس وله في بول خنثى مشكل وان كان الخارج
من احد ثقبيه لاحتمال زيادته نعم ان كان له الة فقط لا تشبه
الة الرجال ولا الة النساء اجزا الحجر فيهما ولا في بول ثيب بثقبته
يحتمل دخول الذكر لانتشار عن مخرجه بخلاف البكر لان البكارة
تمنع نزول البول مدخل الذكر ولا في بول لاقلف اذا وصل البول
الى الجلدة ويجزي في دم حيض او نفاس وفايدته فيمن انقطع دمها
ويجزي عن استعمال الماء فاستنجت بالحجر ثم تيممت لنحو مرض
فانها تصلي ولا اعادة عليها ولو ندر الخارج كالدم والوديّ
والمذي او انتشر فوق عادة فوق الناس وقيل عادة نفسه ولم
يجاوز في الغائط صفحته وهي ما انضم من الاليين عند القيام
وفي البول حشفته وهي ما فوق الختان او قدرها من مقطوعها
كما قاله الاسنوي جاز الحجر وما في معناه اما النادر فلان القيام
الخارج الى معتاد ونادر مما يتكرر ويعسر البحث عنه فانيط
الحكم بالمخرج واما المنتشر فوق العادة فلعسر الاحتراز عنه ولما
صح ان المهاجرين اكلوا التمر لما هاجروا ولم يكن ذلك عادتهم
وهو مما يرق البطون ومزق بطنه انتشر ما يخرج منه ومع ذلك
هو مر وآبالا استنجا بالماء لان ذلك يبعد ضبطه فيتعسر الحكم
بالصفحة والحشفة او ما يقوم مقامها فان جاوز الخارج ما ذكر
مع الاتصال لم يجز الحجر لاني المجاوز ولا في غير المخرج وجد مما تعم به

البلوي وله يجب الاستنجا بالدود ويجزي بالالوث لفوات مقصو
الاستنجا من ازالة النجاسة او تخفيفها ولكن يسن خروجا
من الخلاف والواجب في الاستنجا ان يغلب على ظنه زوال
النجاسة ولا يضر شم ريحها بيده فلا يدل على بقايها على المحل
وان حكمنا على يده بالنجاسة لانا لم نتحقق ان محل الشم باطن
الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه
فلا نخصص بالمشكل ولان هذا المحل قد خفف فيه بالاستنجا
بالحجر فخفف فيه هنا فاكتفي بغلبة ظن زوال النجاسة فان زاد
المستنجي الاقتصار على احدهما ابى الماء والحجر فالماء افضل
من الاقتصار على الحجر لانه يزيل العين والاثر بخلاف الحجر ولا استـ
من عبر بما ذكر فقد نقل الماوردي وغيره الاجماع على انه لا يجب
الاستنجا من النوهر والريح قال ابن الرفعة وفرق الاصحاب
بين ان يكون المحل رطبا او يابسا ولو قيل بوجوبه اذا كان المحل
رطبا لم يبعد كما قيل به في دخان النجاسة وهذا مردود فقد
قال الجرجاني اذ ذاك مكروه وصرح الشيخ نصر المقدسي تلميذ تلميذ
فاعله والظاهر ما قاله الجرجاني وقال في الاحياء يقول بعد فراغ
الاستنجا اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفوا
ويجب قاضي الحاجة استقبال القبلة واستدبارها
ندبا اذا كان في غير المعد لذلك مع ستر مر لقع ثلثي ذراع تقريبا
فاكثر بينه وبينه ثلثة اذرع واقل بذراع الادمي وارخاذ له
كاثر ذلك فيهما حيث يمد خلاف الاولى ويحرما في البنا غير
المعد لقضاء الحاجة وفي الصحراء بدون الستر المتقدم والاصل
في ذلك اني الصحابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيتم الغائط